

اقتصاد المعرفة ومتطلبات الاندماج فيه مع الإشارة لبعض التجارب الرائدة

knowledge economy and the requirements to integrate in it

with reference to some pilot experiences

د. بوزيدي هدى

جامعة فرحات عباس سطيف.

Docteur.houda27@gmail.com

د. مانع سبرينة، أ. محاضرة "أ"

جامعة عباس لغرور خنشلة

assilsabrina048@gmail.com

تاريخ القبول: 2018/09/25

تاريخ المراجعة: 2018/09/15

تاريخ الإيداع: 2018/03/31

ملخص:

أصبح اندماج الدول في اقتصاد المعرفة مطلباً ملحا لمسيرة التغيرات والتطورات، بعد أن تغيرت عوامل الإنتاج من الأرض والعمالة ورأس المال إلى المعرفة الفنية، التقنية، الإبداع والابتكار، حيث أيقن العالم أنه يتجه نحو اقتصاد قائم على المعرفة، يتطلب الاندماج فيه بيئة معرفية تمثل أرضية لانطلاقة جديدة. دعائمها الأساسية الاستثمار في الرأس المال اللامادي (المعرفي).

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاندماج في اقتصاد المعرفة، متطلباته وسبل ذلك، مع الإشارة لبعض التجارب العربية والأجنبية الرائدة والوقوف على أهم مقومات نجاحها في الاندماج لاقتصاد المعرفة. وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: الاندماج في اقتصاد المعرفة يتطلب استراتيجية ذات شقين، الأول الزيادة في مصادر إنتاج ونقل المعارف والثاني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الكلمات المفتاحية: المعرفة، اقتصاد المعرفة، الاندماج في اقتصاد المعرفة.

Abstract:

The integration of countries into the knowledge economy has become an urgent requirement to keep pace with changes and developments. After the factors of production from land, labor and capital have changed to technical knowledge, technology, creativity and innovation, the world has realized that it is moving towards knowledge-based on economy, where it requires environmental knowledge that represents the ground for a new start in order to integrate. Information, communication and technologies represent, qualitative education, scientific research, creativity, innovation and investments in intellectual capital as a whole constitute the fundamentals of integration into the knowledge economy.

This study aims to highlight the importance of integrating into the economic knowledge and ways to do this through presentation of some Arab and foreign experiences And the main elements of its success in integrating the knowledge economy.

The results showed that: Integration into economic knowledge requires a two-pronged strategy, the first is the increase in the sources of knowledge production and transfer, and the second is information and communication Technology.

Keywords: knowledge, economic knowledge, integration into economic knowledge.



مقدمة:

على الرغم من انتشار مفهوم اقتصاد المعرفة وعوامل الاندماج فيه على نطاق واسع، إلا أنه مازال محدود التطبيق في عدة دول مقارنة بتداوله الأكاديمي الواسع، فالكثير من هذه الدول خاصة النامية منها مازالت غير قادرة على الاندماج في هذا المدخل التنموي الحديث، الذي يقوم على أساس: التعليم وتنمية الموارد البشرية، تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإبداع التكنولوجي والمعرفي لبناء قاعدة معرفية بتحويل المعلومات والخبرات إلى صيغة رقمية قابلة للتداول على المستوى المحلي والدولي بسهولة.

فاقتصاد المعرفة كمفهوم جديد بالنسبة للدول، يعتبر واحدا من الحلول التنموية المتاحة التي تعطى فرصة مواكبة التغيرات البيئية، التكنولوجية والمعرفية المتسارعة، لأن اعتبار المعرفة عامل من عوامل الانتاج والاستثمار فيه يؤدي حتما إلى تحسين قدرة الدول على تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، توسيع الفرص الاقتصادية، تفعيل التواصل الثقافي والاجتماعي، تشجيع الإبداع، زيادة القدرة التنافسية وتحقيق الرفاهية المعرفية.

تساؤل الدراسة: من التقديم السابق يمكن طرح التساؤل التالي:

"ما هي عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة. وما أهم النماذج والتجارب العالمية الرائدة فيه؟".

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة وبناء على الطرح السابق لإشكاليتهما لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- توضيح مفهوم اقتصاد المعرفة والتفصيل في أهم خصائصه مقارنة بالاقتصاد الرأسمالي؛

- إبراز بعض تجارب الدول العربية والأجنبية في الاندماج في اقتصاد المعرفة وكيفية الاستفادة منها؛

- التأكيد على أهمية اقتصاد المعرفة وضرورة التوجه الاستراتيجي للدول في الاندماج فيه، باعتباره أحد الركائز

الأساسية للرفق بالمجتمعات؛

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من أهمية اقتصاد المعرفة كتوجه تنموي حديث، وإستراتيجية تمكن الدول من إرساء مجتمع المعرفة ورفع مستويات النمو والتنمية وتحقيق الرفاهية المعرفية، في ظل تغيرات وتطورات علمية أصبحت فيها المعلومة ومن ثم المعرفة الرأسمال الحقيقي الذي تقف عليها نجاحات وانجازات أعظم الدول.

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على منهج التحليل الوصفي الاستنباطي في التحليل، الذي يتم في ضوء مسح وتحليل

الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة ضمن مجالها، من خلال:

- استقراء متغير الدراسة: اقتصاد المعرفة، أهميته وإبراز أهم خصائصه؛

- تحليل الدراسات ونتائجها التي تبين أهم عوامل ومؤشرات الاندماج في اقتصاد المعرفة ودورها في الارتقاء بنتائجه؛

- صد بعض التجارب العربية والأجنبية في اقتصاد المعرفة لبعض الدول، واستخلاص أوجه الاستفادة منها.

هيكل الدراسة: بغية الإحاطة بكل جوانب الموضوع تمت هيكلة الدراسة على النحو التالي: مقدمة، مضمون يشمل 3

محاور: المحور الأول: اقتصاد المعرفة: إطار نظري، المحور الثاني: عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة ومؤثراته،

المحور الثالث: بعض تجارب الاندماج في اقتصاد المعرفة وأخيرا خاتمة تشمل أهم النتائج والتوصيات.

المحور الأول: اقتصاد المعرفة: إطار نظري.

يتجه الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد جديد، تمثل فيه المعرفة موردا استراتيجيا يستند عليه في كل الصناعات والخدمات والأنشطة.

1. تعريف اقتصاد المعرفة: لقد حظي مصطلح اقتصاد المعرفة باهتمام الباحثين والمفكرين، الأمر الذي ساهم في وضع العديد من التعاريف له، حيث عرف على أنه:
"- إنتاج السلع والخدمات المعتمدة على نشاطات المعرفة المكثفة التي تساهم في تسريع التكنولوجيا والتقدم العلمي، اعتمادا على القدرات الفكرية بدل من الثروات المادية والطبيعية، مع دمج جهود التحسين في كل مرحلة من عمليات الإنتاج عن طريق البحث والتطوير والعلاقات مع الزبائن التي تنعكس ايجابيا على تزايد الناتج المحلي الإجمالي"⁽¹⁾. ويركز هذا التعريف على اعتبار المعرفة أحد أهم عوامل الإنتاج؛
"- خلق الثروة من خلال عمليات المعرفة وخدماتها (الإنتاج، التحسين، التقاسم، التعلم والتطبيق) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية اللاملموسة وفق خصائص وقواعد جديدة"⁽²⁾. يركز هذا التعريف على أهمية الأصول الفكرية في تحقيق القيمة المضافة من خلال: عمليات المعرفة والأصول البشرية اللاملموسة؛
"- نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت، مرتكز بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتقنيات المعلومات والاتصال"⁽³⁾. يركز هذا التعريف على أهمية الإبداع والابتكار في دعم اقتصاد المعرفة وتوسيع نطاقه؛
"- الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيسي لعملية النمو المستدام وخلق الثروة وفرص التوظيف وتحقيق الرفاهية المجتمعية"⁽⁴⁾. يركز هذا التعريف على أهمية المعرفة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
إذن، ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص أن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، -بمعنى زيادة النمو مرتبطة بزيادة وتطور المعرفة-، من خلال تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتطورة والمبتكرة والتي تعتبر نقطة الانطلاق لهذا الاقتصاد.
2. خصائص اقتصاد المعرفة: ينفرد اقتصاد المعرفة بخصائص معينة تختلف عن خصائص باقي الاقتصاديات نظرا لخصوصية طبيعة المعرفة، نوجز أهمها فيما يلي:

1 Walter. W. Powell & Kaisa Snellman, "The knowledge Economy", Annual Review of Sociology, Vol 30, 2004, P 201.

2 عمر أحمد همشري، إدارة المعرفة الطريق الى التميز والريادة، عمان، 2013، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص 188.

3 عبيد الرحمان الهاشمي، فائزة أحمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، عمان، 2007، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة 1، ص 24.

4 مراد علة، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة -دراسة نظرية تحليلية-، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي الدوحة، قطر، 20/18 ديسمبر 2001، ص 2.

-الاهتمام بالبحث العلمي والإبداع والابتكار مما يساعد في توليد المعرفة ونشرها من خلال التعليم، التدريب والإعلام بغرض تكوين مورد بشري مؤهل⁽¹⁾؛
-الاستخدام المكثف للمعرفة العلمية والعملية الحديثة والمتطورة في تطوير الاقتصاد وتوسع ونموه⁽²⁾؛
-الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال خاصة الإنترنت، مما وسع عملية التشارك المعرفي بين الأفراد من جهة والمنظمات من جهة أخرى⁽³⁾؛
-توظيف المعرفة كمشروع اجتماعي متكامل يبني تدريجيا بمشاركة الجميع ويهدف في نهاية المطاف إلى ولوج عصر المعلومات وبناء مجتمع قائم على المعرفة⁽⁴⁾؛
-الاعتماد بصورة أساسية على الاستثمار في المورد البشري باعتباره رأس المال الفكري والمعرفي الذي يبني عليه هذا الاقتصاد⁽⁵⁾.

3. أهمية اقتصاد المعرفة: تبرز أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الدور الذي تلعبه مضامينه ومعطياته في استحداث وتطوير تقنيات متقدمة في مختلف المجالات. وتتجلى أهميته فيما يلي⁽⁶⁾:
-يعتبر اقتصاد المعرفة الأساس المهم في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها؛
-تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض التكلفة وتحسين النوعية من خلال استخدام الأساليب التقنية والوسائل المتقدمة؛
-تحديث وتطوير النشاطات الاقتصادية مما يضمن زيادة الإنتاج والدخل القومي؛
-إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال تفعيل عمليات البحث والتطوير كعملية للتنمية والتغيير؛
-تسهيل مهمة الدول والجهات المعنية بتأهيل وزيادة مساهمة دور المرأة في العملية التنموية.

المحور الثاني: عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة ومؤشراته

إن التحول من الاقتصاد المادي "الرأسمالي" إلى الاقتصاد اللامادي "المعرفي" يقوم على زيادة مصادر إنتاج ونقل المعرفة من خلال التعليم، التدريب والبحث والتطوير من جهة، والتطور التكنولوجي متمثلا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة أخرى، بمعنى يتطلب الاندماج في الاقتصاد المعرفي شرطان أساسيان هما: إقامة بني تحتية تكنولوجية متطورة والاستثمار في الرأس مال الفكري.

1 كمل منصور، عيسى خليفي، البنية التحتية لاقتصاد المعرفة في الوطن العربي -الواقع والآفاق-، ملتقى دولي حول اقتصاد المعرفة، بسكرة، الجزائر، 13/12، نوفمبر 2005، ص 54.
2 خلف فليح حسين، اقتصاد المعرفة، الأردن، 2007، عالم الكتب الحديث، ص 17.
3 نجم نجم عبود، إدارة المعرفة-المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات-، عمان، 2005، الوراق للنشر والتوزيع، ص-ص 193/192.
4 سالي جمال، "سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة"، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، العدد 8، جوان 2005، ص 7.
5 بودرامة مصطفى، سبل تنمية اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد 14، ديسمبر 2014، ص 190.
6 بغداد باي غالي، مساهمة اقتصاد المعرفة في حماية البيئة-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 33.

الجدول رقم 1: مؤشرات اقتصاد المعرفة حسب تصنيفات البنك الدولي.

المؤشر	العنصر الرئيسي	المؤشرات المطلوبة للعنصر	مفهوم العنصر
مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	البنية المعلوماتية	<ul style="list-style-type: none"> ● مقدار الاستثمار في وسائل الاتصالات؛ ● الهواتف العاملة المستخدمة لكل ألف نسمة؛ ● اشتراكات الهاتف المحمول لكل ألف نسمة؛ ● التلفونات العاملة لكل ألف نسمة؛ ● التلفزيون والراديو لكل ألف نسمة؛ ● تكلفة المكالمات الدولية لكل ألف نسمة؛ ● الدوريات والصحف اليومية لكل ألف نسمة. 	<ul style="list-style-type: none"> ● يشمل كل ما يتعلق بنشر المعلومات عبر وسائل المعلومات والاتصالات
	البنية الأساسية للحاسوب	<ul style="list-style-type: none"> ● نسبة المشاركة الدولية في الحاسوب؛ ● عدد أجهزة الحاسوب لكل ألف نسمة؛ ● نسبة المشاركة الدولية في البنية الأساسية للحاسوب؛ ● طاقة الحاسوب لكل فرد؛ ● عدد مواقع الانترنت ومستخدميها لكل ألف نسمة من السكان؛ ● مواقع الانترنت لكل 10 آلاف نسمة من السكان. 	<ul style="list-style-type: none"> ● يعكس مدى توفر الحاسوب بوصفه أداة لتقويم القاعدة المعلوماتية
مؤشر الابتعا التكنولوجي	البحث والتطوير	<ul style="list-style-type: none"> ● تصدير التقنية العالمية كنسبة من التصدير الصناعي؛ ● عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث العلمي والتطوير؛ ● إجمالي العاملين في البحث والتطوير على المستوى الوطني كنسبة للسكان؛ ● إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي؛ ● المتوسط السنوي لأعداد براءات الاختراع الممنوحة؛ ● نسبة إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير. 	<ul style="list-style-type: none"> ● يعتبر مقياس لمستوى البحث والتطوير التقني الذي يعكس القدرة على الابتكار وتطبيق التقنيات الجديدة.

<ul style="list-style-type: none"> يركز على الموارد البشرية ويعد المدخل الأساسي لاقتصاد المعرفة. 	<ul style="list-style-type: none"> إجمالي الإنفاق على التعليم لكل فرد؛ معدل معرفة القراءة والكتابة؛ نسبة الطالب/المدرس في المرحلة الابتدائية؛ نسبة الطالب/المدرس في المرحلة الثانوية؛ التسجيل في المرحلة الثانوية والجامعية. 	<ul style="list-style-type: none"> التعليم والتدريب 	<ul style="list-style-type: none"> مؤشر التعليم والموارد البشرية.
<ul style="list-style-type: none"> تفرضها الحكومة، ويعتمد عليها من أجل تسهيل الاندماج في اقتصاد المعرفة. 	<ul style="list-style-type: none"> التعريف والحوافز غير الجمركية وسلامة أوضاع البنوك؛ صادرات السلع والخدمات كنسبة % من الناتج المحلي الإجمالي؛ هامش سعر الفائدة وشدة المنافسة المحلية؛ الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة % من الناتج المحلي الإجمالي؛ نوعية التنظيم والضبط وحكم القانون والاستقرار السياسي؛ السيطرة على الفساد وحرية الصحافة. 	<ul style="list-style-type: none"> التشريعات والتنظيمات 	<ul style="list-style-type: none"> مؤشر التسهيلات الدولية

- المصدر: بن ونيسة ليلي، اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر-دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتسيير العمومي، جامعة معسكر، 2016/2015، ص- ص 48/47.

المحور الثالث: بعض تجارب الاندماج في اقتصاد المعرفة.

في ظل التطور العلمي والتكنولوجي وثورة المعلومات أصبح اقتصاد المعرفة ضرورة حتمية، لذلك تسعى كل الدول الى الاندماج فيه، لكن تختلف تجارب الاندماج من دولة الى اخرى وفقا لدرجة تطور البنية التحتية. ولقد تم اختيار 3 تجارب مختلفة من حيث البيئة، الاقتصاد، الثقافة والنظام السياسي للأسباب التالية:

الهند: حققت قفزة نوعية في مجال اقتصاد المعرفة لكن بقيت تصنف في المستوى البدائي وفق التصنيف العالمي للدول وهذا نظرا لانتشار الفقر والأمية التي يعتبر فائض السكان هو المسبب الرئيسي فيه. أما كوريا الجنوبية: انطلقت من اقتصاد معدم شبيهه باقتصاديات الدول الأكثر فقرا في العالم لكن بحلول 2006 أصبحت تنافس الدول الأوروبية بعد اعتمادها على الاستثمار في المورد البشري، في حين الإمارات العربية المتحدة تعتبر أول دولة عربية نجحت في الاندماج في اقتصاد المعرفة وحققت ترتيب ممتاز 42 سنة 2014 رغم حداثة تجربتها.

1. تجربة الهند: اعتمدت الهند في تجربتها الانتقالية نحو اقتصاد المعرفة على ما يلي⁽¹⁾:

1 بلقوم فريد، إنتاج ومشاركة المعرفة في المؤسسة: الرهان الجديد لإدارة الموارد البشرية-دراسة حالة المؤسسات الحاصلة على شهادة الايزو 9001 في وهران، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تلمسان، 2013/2012، ص 30-32.

. رأس المال البشري: تحتل الهند المرتبة الثانية عالميا من حيث الموارد البشرية المتخصصة في التكنولوجيا ما أهلها لدخول عالم صناعة البرمجيات مبكرا، 6800 مختصا بالبرمجيات سنة 1985 لتقفز بعدها الى 340000 سنة 2000. ونظرا لتزايد الطلب العالمي على المبرمجين وضع الهند استراتيجيات تمكنها من توفير 60000 مبرمج سنويا. جودة التكوين: أقرت الحكومة الهندية بإلزامية مجانية التعليم حتى سن 14 لتركز فيها على تحسين تعليم العلوم وإدخال برامج التكوين على العمل والبرامج العملية لإعدادهم للحياة العملية في حال رفضهم دخول الجامعات. وصل عدد الجامعات في الهند الى 229 جامعة سنة 2002، تضم 4338 كلية هندسة وتكنولوجيا، تخرج سنويا مليون خريج. ما سمح لها باحتلال مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات سنة 2010. تطوير البنية التحتية: توفر الهند كل خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية بجودة عالية لتسهيل عمليات التبادل، بالإضافة إلى وصلة معطيات تجارية عالية السرعة خاصة بالشركات البرمجية كإميتاز. إضافة إلى إعفاء الشركات المزودة بالانترنت من الضرائب لمدة 5 سنوات والمجمعات التقنية 10 سنوات. دعم الحكومة لصناعة البرمجيات من خلال رصد مكافآت مالية معتبرة للمصدرين في هذا المجال. من خلال قراءتنا في التجربة الهندية نجد أنها ركزت فقط على عاملين من عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة وهي: تكوين رأس المال البشري "التعليم" وتطوير البنية التحتية وأهملت عامل البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي الذي يعتبر عنصر جوهري.

2. تجربة كوريا الجنوبية: تعتبر تجربة مغمورة نظرا لتحقيقها قفزة نوعية في التصنيف الاقتصادي للدول، حيث بعد أن كانت تتذيل الترتيب أصبحت تحتل الصدارة من خلال مسارها في التحول نحو اقتصاد المعرفة والاندماج فيه⁽¹⁾.

الجدول رقم 2: عوامل اندماج كوريا الجنوبية في اقتصاد المعرفة

مؤشرات السنوات	مؤشر التسهيلات الدولية	مؤشر الأبداع التكنولوجي	مؤشر التعليم والموارد البشرية	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
1995	6.93	8.22	9.13	8.34
2000	6.83	8.58	9.06	9.21
2012	5.93	8.80	9.09	8.05

المصدر: بن ونيسة ليلي، اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر-دراسة مقارنة، أطروحة

دكتوراه في الاقتصاد والتسيير العمومي، جامعة معسكر، 2016/2015، ص- ص 58.

من خلال قراءتنا في تجربة كوريا الجنوبية نجد أنها اعتمدت على جميع مقومات الاندماج في اقتصاد المعرفة، الأمر الذي جعلها تتقدم في التصنيفات الدولية لتحتل المرتبة 24 من أصل 145 دولة سنة 2012. بالإضافة الى ارتفاع مؤشر اقتصاد المعرفة ليصل الى 7.97 في نفس السنة.

لكن نلاحظ انخفاض في مؤشر التسهيلات الدولية ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سنة 2012 وهذا يعود إلى المحافظة على نفس الإستراتيجية المتبعة منذ سنة 2000 بالرغم من تغير المحيط كزيادة عدد السكان، العولمة، المنافسة الاقتصادية، الانفجار المعرفي... الخ

3. تجربة الإمارات: تعتبر تجربة حديثة مقارنة بالتجارب السابقة، واعتمدت توجه ثلاثي الأبعاد كما يلي:

الجدول رقم 3: عوامل اندماج دبي في اقتصاد المعرفة

الرؤية والإستراتيجية	التشريعات والقوانين	الاطار المؤسسي
<p>الرؤية</p> <ul style="list-style-type: none"> • ضرورة مساهمة كل مواطن في بناء وطنه عن طريق بناء معارفه واستثمار مواهبه؛ • تحويل الاقتصاد الوطني الى اقتصاد تعتمد فيه التنمية على المعرفة والابتكار؛ • خلق بيئة عمل محفزة، تشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ • الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا في مختلف مستويات الاقتصاد. • الاستراتيجية • ارساء بيئة محفزة للابتكار من خلال أطر مؤسسية وتشريعات؛ • تطوير الابتكار الحكومي من خلال تحويله لعمل مؤسسي؛ • دفع القطاع الخاص نحو مزيد من الابتكار؛ • بناء أفراد يمتلكون مهارات عالية في الابتكار 	<p>القانون الاتحادي رقم 1 بشأن المعاملات والتجارة الالكترونية الذي صدر سنة 2006.</p> <ul style="list-style-type: none"> • حماية حقوق المتعاملين الالكترونيًا وتحديد التزاماتهم؛ • تشجيع تسهيل المعاملات والمراسلات الالكترونية؛ • الحد من حالات التزوير وارساء مبادئ موحدة للوائح والمعايير المتعلقة بسلامة المراسلات الالكترونية. • القانون الاتحادي رقم 31 بشأن براءات الاختراع والنماذج الصناعية الذي صدر سنة 2006 • تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية. • القانون الاتحادي رقم 3 الذي صدر سنة 2003 بشأن تنظيم هيئة الاتصالات 	<p>هيئة الاتصالات</p> <ul style="list-style-type: none"> • الارتقاء بمستوى خدمة الاتصالات؛ • تشجيع وتطوير وتنمية صناعة الاتصالات ونظم المعلومات؛ • تأمين توصيل خدمة الاتصالات لجميع انحاء الدولة. • إدارة التجارة الالكترونية • تطوير واستحداث اطر تنظيمية للمعاملات والتجارة الالكترونية؛ • تقوية المصدقية بالمعاملات والتجارة الالكترونية؛ • المساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي. • اللجنة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا • الاشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للابتكار والمبادرات المنبثقة منها؛ • تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات؛ • متابعة التقدي في مجال الابتكار ومؤشراته. • تفعيل دور القطاع الخاص في دعم الابتكار.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، الاقتصاد المعرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة - دراسة تحليلية-، مجلة أفق اقتصادية، جامعة المرقب، ليبيا، المجلد 38، العدد 131، جانفي 2017، ص -ص 101/107.

من قراءتنا لتجربة دبي نجد أنه هناك تنسيق وتنظيم أكثر بين عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة، خاصة انه تم اعتمادها كلها. وكنتيجة لذلك حققت ما يلي (1):

- ارتفاع مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظم المؤسسية من 7.51 سنة 2000 الى 6.94 سنة 2012؛
- ارتفاع مؤشر الإبداع والابتكار من 4.32 سنة 2000 الى 6.6 سنة 2012؛
- مؤشر التعليم والموارد البشرية من 4.44 سنة 2000 الى 5.8 سنة 2012؛
- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من 7.92 سنة 2000 الى 8.88 سنة 2012.

من خلال قراءة التجارب وتحليلها نستخلص بأن الاندماج في اقتصاد المعرفة لا يتحقق إلا بتوفر مجموعة من المقومات متمثلة في: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاستثمار في التعليم والموارد البشري، دعم الابتكار إضافة الى التسهيلات الدولية .

أما الحديث عن الجزائر واقتصاد المعرفة وحمية الاندماج فيه، يمكننا القول بمدى توافرها على متطلبات الاندماج فيه، لكنها لم تصل بها إلى اقتصاد معرفي حقيقي، الأمر الذي تطلب إعادة النظر فيها وتفعيل دورها من خلال استخلاص نتائج من شأنها أن تكون حافز ونقطة انطلاق لاندماج الجزائر فعليا في اقتصاد المعرفة، يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- الاهتمام برأس المال الفكري والاستثمار فيه لضمان ولوج عصر المعلومات ومواكبة التطورات التكنولوجية للوصول إلى بناء مجتمع المعرفة، الأمر الذي يسمح بالاندماج الموجه والمنظم في اقتصاد المعرفة؛
- تطوير المهارات المحلية في مجال البرمجيات ودعمها لتكوين قاعدة صناعة محلية من شأنها تعظيم منافع النفاذ إلى التكنولوجيا وخلق فرص عمل ومحاربة هجرة الأدمغة؛
- تحسين فرص النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها بهدف تحسين محيط العمل وأساليب الإنتاج بالإضافة الى تسهيل خلق المعرفة؛
- تعميم استخدام الانترنت بتوسيع شبكاتها وإصلاح الخطوط الهاتفية المهتلكة وتحديثها وفق المعايير الدولية وتخفيض أسعارها؛
- زيادة حصص الإنفاق الحكومي العام المخصص للابتكار من خلال الاهتمام بالتعليم والتركيز على مراكز البحث والتطوير. والخروج من النظرة التقليدية للتعليم: قطاع مستهلك وليس منتج، وتشجيع الإنفاق الخاص؛
- تثمين دور التعليم ومحاربة الأمية لمواجهة عدم القدرة على استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والاستفادة من نتائجها.

الخاتمة:

استهدفت الدراسة الحالية تقديم إطار فكري لنماذج الاندماج في اقتصاد المعرفة الذي رغم أهميته ما تزال عدة دول في منأى عنه-، مبنياً على الدراسات النظرية والمسحية، ولتحقيق هدف الدراسة الحالية تم تقديم خلفية نظرية مدعمة بمجموعة من التجارب الأجنبية والعربية في هذا المجال للاستفادة منها.

حيث خلصت الدراسة إلى نتائج مفادها أن: نجاح الدول للاندماج في اقتصاد المعرفة يقوم على وجود بيئة معرفية سليمة مساندة لخطوات التوجه نحو الاندماج لاقتصاد المعرفة تمثلت مضامينها في:

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كدعم تقني حديثة وركيزة أساسية للتحويل نحو مجتمع المعرفة؛

- التعليم النوعي والبحث العلمي، وتعزيز دور الجامعة في الرفع من كفاءتهما؛

- الإبداع والفكر الإبداعي والابتكار كنتيجة أساسية لفعالية البحث العلمي وحث التعليم النوعي

كما جاءت هذه الدراسة ببعض التوصيات نقدم أهمها على النحو:

- تحقيق التنمية الشاملة في عصر المعلومات مرهون بتفعيل المعارف لبناء إمكانيات متجددة، وتعميق الاستفادة من

تقنيات المعلومات وصولاً إلى بناء اقتصاد معرفة يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة، من خلال تخفيض الاعتماد على الموارد القابلة للنضوب وتعويضها بالمعرفة؛

- إعادة هيكلة منظومة العلم والمعرفة والتكنولوجيا لبناء نسق وطني للإبداع والابتكار بالاعتماد على التجارب الناجحة؛

- ادخل مقررات اقتصاد المعرفة الى المؤسسات التعليمية بصيغة تواكب برامج الابداع والابتكار وربط مخرجات

التعليم مع سوق العمل وذلك لضمان تأهيل الموارد البشرية لإنتاج المعرفة باعتبارها حاضنة للمعارف والأفكار؛

- ضرورة دعم الدولة للتوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال تقديم كامل التسهيلات والتوجهات القانونية والتشريعية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. بغداد باي غالي، مساهمة اقتصاد المعرفة في حماية البيئة-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3.
2. بلقوم فريد، انتاج ومشاركة المعرفة في المؤسسة: الرهان الجديد لإدارة الموارد البشرية-دراسة حالة المؤسسات الحاصلة على شهادة الايزو 9001 في وهران، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، تلمسان، 2013/2012.
3. بن ونيسة ليلى، اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر-دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والتسيير العمومي، جامعة معسكر، 2016/2015.
4. بودرامة مصطفى، "سبل تنمية اقتصاد المعرفة في الجزائر"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، العدد 14، ديسمبر 2014.
5. خلف فليح حسين، اقتصاد المعرفة، الأردن، 2007، عالم الكتب الحديث.
6. سالي جمال، "سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 8، جوان 2005.
7. عبد الرحمان الهاشمي، فائزة أحمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، عمان، 2007، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة 1.
8. عمر أحمد همشري، إدارة المعرفة الطريق الى التميز والريادة، عمان، 2013، دار صفاء للنشر والتوزيع.
9. كمل منصور، عيسى خليفي، البنية التحتية لاقتصاد المعرفة في الوطن العربي -الواقع والآفاق-، ملتقى دولي حول اقتصاد المعرفة، بسكرة، الجزائر، 13/12 نوفمبر 2005.
10. مراد علة، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة -دراسة نظرية تحليلية-، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي، الدوحة، قطر، 20/18 ديسمبر 2001.
11. نجم نجم عبود، إدارة المعرفة-المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات-، عمان، 2005، الوراق للنشر والتوزيع.
12. نوزاد عبد الرحمان الهيتي، الاقتصاد المعرفي بدولة الامارات العربية المتحدة -دراسة تحليلية-، مجلة افاق اقتصادية، جامعة المرقب، ليبيا، المجلد 38، العدد 131، جانفي 2017.
13. Suh joonghae, **The South Transition to Knowledge Economy AZ a Case Study**, Jeddah, Saudi Arabia, 7th jaune 2011.
14. Walter. W. Powell & Kaisa Snellman, "The knowledge Economy", Annual Review of Sociology, Vol 30, 2004.
15. World Bank, **Knowledge Assessment Methodology and knowledge Economy Index**, 2012.